

**حديث سويد بن قيس  
في قصته مع مخرفة العبدي  
دراسة نقدية موسعة**

إعداد

**د. عبد الله بن سليمان المنسلج**

قسم الشريعة ودراسات الإسلامية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة

الملك عبد العزيز بجدة

المملكة العربية السعودية

من ٤٠١ إلى ٤٤٨



**The Hadeeth Of Suwaid Bin Qais In His  
Story With Makhrafa Al-Abdi , (An  
Extensive Critical study)**

**Abdullah Sulaiman Almnasalh  
Department Of Sharia And Islamic Studies -  
College Of Arts And Humanities - King  
Abdulaziz University In Jeddah  
Saudi Arabia**



حديث سويد بن قيس في قصته مع مخرفة العبدي  
دراسة نقدية موسعة

عبد الله بن سليمان المنسلح

قسم الشريعة ودراسات الإسلامية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة

الملك عبد العزيز بجدة

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: haaaajt@gmail.com

المُلخَص:

درست في هذا البحث حديث سويد بن قيس في قصته مع مخرفة العبدي، دراسة نقدية موسعة، وذلك بغرض الوقوف على ما فيه من فوائد حديثية، خاصة أنه أحد الأحاديث الصحيحة التي لم تخرج في الصحيحين، وقد ظهر لي من خلال البحث أن هذا الحديث مثال لما تقرر عند جماعة من أهل العلم من أن صاحباً الصحيح لم يستوعب جميع الصحيح، بل انتقياً أصح الصحيح، كما تبين لي أن الاختلاف الشديد في الإسناد حتى لو كان في أمر غير مؤثر مثل الاختلاف في عين الصحابي أو اسمه ينزل درجة الحديث بحيث لا يكون في أعلى مراتب الصحة، وأن صاحباً الصحيح قد يستغنيان عن تخريج الحديث الصحيح لو جود ما هو أصح منه في الباب، وأن صحة الحديث لا تعني صحة جميع ما روي به من ألفاظ، ففي الأعم الأغلب أن الحديث الصحيح لا يسلم من روايات وألفاظ لا تثبت.

الكلمات المفتاحية: حديث، سويد بن قيس، مخرفة العبدي دراسة، نقدية.

---

---

**The Hadeeth Of Suwaid Bin Qais In His Story With  
Makhrafa Al-Abdi , An Extensive Critical Study**

**Abdullah Sulaiman Almnasalh**

**Department Of Sharia And Islamic Studies - College Of  
Arts And Humanities –**

**King Abdulaziz University In Jeddah Saudi Arabia**

**Email: [haaaajt@gmail.com](mailto:haaaajt@gmail.com)**

**Abstract :**

**In this research, I studied the hadith of Suwaid bin Qais in his story with Makhrafa Al-Abdi, an extensive study, with the aim of finding out what it contains of hadith benefits, especially since it is one of the authentic hadiths that were not published in the two Sahihs, and it appeared to me through the research that this hadith is an example of what It was decided by a group of scholars that the authors of al-Sahihain did not comprehend all the authentic hadiths, but rather chose the most authentic, and it turned out to me that the strong difference in the chain of transmission even if it is in a matter that is not influential, such as the difference in the companion himself or his name lowers the position of hadith so that it is not the highest of the ranks of authenticity, and that the authors of AlSahihain may dispense with producing the authentic hadith if there is something more authentic And that the authenticity of the hadith does not mean that all the words narrated in it are true. In the most general sense, the authentic hadith does not avoid narrations and expressions that are not proven**

**KEYWORDS: The Hadeeth - Suwaid Bin Qais -  
Makhrafa Al-Abdi , - Extensive- Critical- Study.**

## المقدمة

الحمد لله الذي خلق كل شيء فقدره تقديراً، أوجد من عدم، وتعاهد بالنعيم، وعلم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من بعثه الله هادياً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعد: فإن جمع طرق الحديث، وما يتفرع عنه من النظر في اختلاف الرواة واتفاقهم، والموازنة بين المختلفين وفق القواعد والقرائن المعتبرة، هو الأساس في معرفة الصحيح والضعيف من الآثار.

قال ابن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن معين: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن المنذر: "لو لم يستدل على غلط المحدث بمخالفة الحفاظ إياه، ما عرف غلظه في حديث أبداً"<sup>(٥)</sup>.

وقال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن حجر: "السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة - كما نقله المصنف عن الخطيب - أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت

(١) الجامع للخطيب (٢/٢٩٦).

(٢) الجامع للخطيب (٢/٢١٢).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/١٠٩).

(٤) الجامع للخطيب (٢/٢١٢).

(٥) الأوسط (٢/٤٤٤).

(٦) الجامع للخطيب (٢/٢٩٥).

سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف<sup>(١)</sup>.

فلا تعرف درجة الحديث إلا بجمع طرقه، ولا يستفاد من جمع الطرق إلا بالنظر في اختلاف روايتها واتفاقهم، وفق القواعد التي قررها نقاد الحديث؛ ولهذا تفاوتت درجات الصحيح نظرا لقوة الاختلاف وضعفه.

ولما كان الحديث الصحيح على درجات، وكان أصحه ما خرج في صحيح البخاري ومسلم، أو في أحدهما، كما ذكر غير واحد من أهل العلم<sup>(٢)</sup>، أحببت أن أدرس بعض ما صحح مما هو خارج الصحيحين، وذلك رغبة في تلمس الأسباب التي بها ينزل الحديث إلى المراتب الأدنى من الصحة، وقد وقع اختياري على حديث سويد بن قيس في قصته مع مخرفة العبدي وجلبهم بزا من هجر إلى مكة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتدقيق لم أقف على دراسة علمية مفردة اعتنت بهذا الحديث، وعرضته عرضا مستوعبا في تخريجه ودراسة اختلافاته. أهمية البحث:

١- أن حديث سويد بن قيس أحد الأحاديث الصحاح التي ذكر الدارقطني أنه يلزم مسلم إخراجها في صحيحه، والوقف على مثل هذا النوع من الأحاديث ودراستها دراسة نقدية موسعة يفتح للباحث آفاقا في معرفة نظائرها، ومعرفة الأسباب التي جعلت صاحب الصحيح يستغني عن إخراجها في صحيحه.

٢- لم أقف على دراسة مستقلة اعتنت بهذا الحديث، وأبرزت ما فيه من جوانب علمية وحديثية.

٣- وقع في إسناد هذا الحديث ومثنته تصحيف لعدد ليس بالقليل من الكلمات، ولعل في هذا إبراز لحاجة كتب التراث للتحقيق والتصحيح.

(١) النكت (٢/٧١٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٧).



٤- وقع في إسناد هذا الحديث ومتمنه عدد من الاختلافات الإسنادية والمنتية، ومن أبرزها الاختلاف بين شعبة وسفيان في تعيين صحابي الحديث، ولعل في دراسة هذا الحديث إبراز لمنهج النقاد في التعامل مع الاختلافات المتساوية القوة.

أهداف البحث:

١- جمع طرق حديث سويد بن قيس، ومحاولة تخريجها من جميع مصادرها، وعرضها عرضاً مبسطاً يسهل تصوره للقارئ.

٢- الموازنة بين أوجه الاختلاف بين الرواة، وبيان الراجح منها وفق أقوال النقاد، والقواعد التي ساروا عليها.

٣- الحكم على الحديث من وجهه الراجح، والجواب عن باقي الأوجه.

حدود البحث:

البحث مختص بتخريج حديث سويد بن قيس في قصته مع مخرفة العبدى، ودراسة ما فيه من اختلافات إسنادية ومنتية، والحكم عليه صحة وضعفاً.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: وفيها بيان أهمية البحث، وأهدافه، وحدوده، وخطته، ومنهج العمل فيه.

المبحث الأول: نص الحديث المختار لبناء التخريج.

المبحث الثاني: عرض التخريج.

المبحث الثالث: دراسة الاختلافات المنتية والإسنادية.

المبحث الرابع: الخلاصة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات.

منهج البحث:

- في النص المختار لبناء التخريج اخترت نص حديث أبي داود، لأنه الأعلى في الترتيب من بين من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الستة.

- وفي التخريج استقصي تتبع طرق الحديث ما أمكنني ذلك.

- أرتب التخريج على طريقة المتابعات التامة فالقاصرة، ولتمييز المتابعات بعضها عن بعض أبدأ كل متابعة بعلامة النجمة ( \* ) وفي نهاية كل متابعة أبين فروقات المتن والإسناد.
- في كل متابعة أرتب المصادر مبتدئاً بالكتب الستة على الترتيب المعهود: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ثم باقي المصادر مرتبة حسب تاريخ الوفاة، وعلى هذا النسق يكون ترتيب الطرق في المتابعة الواحدة.
- وفي العزو للمصادر أحيل -بعد ذكر المصنف المخرج للحديث- على اسم الكتاب، ورقم الحديث فيه، ومع عدم وجود الرقم تكون الإحالة على الصفحة، أو الجزء والصفحة.
- أكتفي بتسمية الراوي موضع المتابعة، أو من دونه إن احتجت لذكره، دون ذكر الوسائط بينه وبين المصنفين.
- وفي دراسة الاختلاف ألتزم ترتيب التخريج تقديمًا وتأخيرًا، مقدما دراسة الاختلاف النازل على العالي إن لم يندرج ضمنه.
- حاولت استيعاب جميع الاختلافات المعتبرة بالدراسة، سواء كانت اختلافات متنية أو إسنادية.
- أسوق الاختلاف على طريقة الأوجه إن كان الاختلاف طويلا ويصعب تصويره.

والله وحده المسؤول أن يجنبنا الزلل، ويعصمنا من الخطأ، ويغفر لنا ولوالدين  
والمسلمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المبحث الأول: نص الحديث المختار لبناء التخريج.

قال أبو داود (٣٢٩٢): حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا سفیان، عن سماك بن حرب، قال: حدثني سويد بن قيس، قال: (جلبت أنا ومخرفة<sup>(١)</sup> العبدي بزا من هجر، فأتينا به مكة، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي، فساومنا بسر اويل، فبعناه، وثم رجل يزن بالأجر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: زن وأرجح).

---

(١) ذكر محققو السنن أنه هكذا في جميع النسخ، ووقع في حاشية نسخة: (مخرمة)، وأيضا هو كذلك في المطبوع من معالم السنن (٦٠/٣).

## المبحث الثاني: عرض التخريج.

\* أخرجه ابن العربي في عارضة الأحوزي (٣٩/٦) (١) من طريق أبي بكر محمد بن بكر بن داسة، وأبي علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، عن أبي داود به بلفظه.

\* وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١٢٦/٣) عن مسبح بن حاتم العكلي، عن عبيد الله بن معاذ به مختصراً بلفظ: (جلبت أنا ومخرفة) (٢) العبدي (بزا).

\* وأخرجه الترمذي (١٣٠٥)، وابن ماجه (٢٢٢٠، ٣٥٧٩)، وابن أبي شيبه في المصنف (٢٣٥٠٢، ٢٦٤٨٤)، وأحمد في المسند (١٩٤٠٤)، وفي العلل - رواية عبد الله (٥٧٩١) (٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٦٨) (٤)، ومحمد بن منصور المرادي في أمالي أحمد بن عيسى

(١) وقع في المطبوع: «أبو داود عبد الله بن معاذ، حدثنا أبو سفيان»، والصواب: «أبو داود، حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا سفيان»، وأيضاً وقع في متنه: (مخرمة)، والصواب: (مخرفة)؛ كما في السنن لأبي داود.

(٢) في المطبوع: (مخرمة) بالميم، وقد ترجم ابن قانع لهذا الحديث بمخرمة العبدى، وأورد تحت الترجمة ثلاثة أحاديث، فيها كلها: (مخرمة) بالميم، وقد ذكر محقق الكتاب أنه ضبب على: (مخرمة) في الأصل الخطي في هذا الموضع؛ ولعل ذلك لأن الصواب: (مخرفة) -بالفاء-؛ كما في جل طرق الحديث، وكتب التراجم مثل: المؤلف والمختلف للدارقطني (٢١٣٦/٤)، والاستيعاب لابن عبد البر (١٤٦٦/٤)، والإكمال لابن ماکولا (٢٢٧/٧)، وغيرها، أما ما جاء أنه: «مخرمة» بالميم، فهو وهم من بعض الرواة أخطأ في إسناد هذا الحديث لا متنه -كما سيأتي- فجعله: «عن مخرفة أو مخرمة» بدلا من: «سويد بن قيس»، ولم أقف على أحد من أهل العلم ذكر أنه وقع ذلك في المتن كما وقع في الإسناد.

(٣) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، والصواب: (مخرفة)؛ كما في المسند.

(٤) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، والصواب: (مخرفة)؛ كما في المصنف لابن أبي شيبه؛ فإنه رواه عنه.

(٢٢٨/٢)، وابن الجارود في المنتقى (٥٦٦)<sup>(١)</sup>، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٨٧)<sup>(٢)</sup>، وابن حبان في الصحيح (٥١٤٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (٣١٨)<sup>(٣)</sup>، والبغوي في شرح السنة (٣٠٧١)، وفي الأنوار (٧٦٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٤/٤) من طريق وكيع بن الجراح،

والنسائي في الصغرى (٤٦٣٥)، وفي الكبرى (٦٣٦٢، ٩٧٨٨)، وابن ماجه (٣٥٧٩)، وأحمد في العلل - رواية عبد الله (٥٧٩١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٦٩)، والطوسي في مختصر الأحكام (١٢١٠)<sup>(٤)</sup>، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٨٨، ٢٩٨٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٤/٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي<sup>(٥)</sup>،

وابن ماجه (٣٥٧٩)، والطوسي في مختصر الأحكام (١٢١٠)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٢٨٦٥)<sup>(٦)</sup>، والخطيب البغدادي في الموضح (١٤٩/٢)<sup>(٧)</sup> من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وعبد الرزاق في المصنف (١٥١٥١)<sup>(١)</sup>، ومن طريقه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٨٩، ٢٩٨٢)، وابن عساكر (٢٠٤/٤)،

(١) وقع في سائر طبعاته: (مخرمة) بالميم.

(٢) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، وأشار محققه إلى أنه في نسخة: (مخرفة)، وقد أخرج ابن عساكر من طريقه فوقع في أصله: (مخرمة) أيضا؛ كما نبه عليه محققه، إلا أنه صوبها في متن الكتاب.

(٣) وقع في المطبوع - وكذا عند البغوي في شرح السنة، والأنوار، وقد أخرج من طريق أبي الشيخ - (مخرمة) بالميم.

(٤) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، والصواب: (مخرفة).

(٥) في مطبوع ابن عساكر: «أبو مهدي»، والصواب المثبت.

(٦) وقع في المطبوع: (مخرمة)، وفي النسخة الخطية: (مخرفة).

(٧) وقع في المطبوع: (مخرفة) بالقاف، والصواب (مخرفة).

والدارمي في السنن (٢٦١٥)، والدولابي في الكنى والأسماء (٤١٣) من طريق (٢) محمد بن يوسف الفريابي،  
 والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠٥/٥) (٣)، وابن أبي خيثمة في التاريخ -  
 السفر الثاني (٩٦٩)، والسفر الثالث (٣٦٧٤)، والدولابي في الكنى  
 والأسماء (٤١٣)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٩٨٣)،  
 والطبراني في الكبير (٧/رقم ٦٤٦٦)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى  
 (٢٨٦٥)، وابن مخلد البزاز في حديثه (٨٠)، والمزي في تهذيب الكمال  
 (٢٦٩/١٢) (٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،  
 والدولابي في الكنى والأسماء (٤١٣)، وأبو القاسم البغوي في معجم  
 الصحابة (١٥٩٠، ٢٩٨١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٤/٤) من  
 طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيرى،

(١) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، وأشار محققوه إلى أنه هكذا في الأصل، بينما  
 أثبتوها في طبعتي المكتب الإسلامي (١٤٣٤١)، ودار الكتب العلمية (١٤٤١٩):  
 (مخرفة)، مصوبين إياها من المصادر الأخرى، وقد أخرج من طريقه أبو القاسم البغوي،  
 وابن عساكر مقرونا بغيره، وقد تقدم بيان ما وقع فيهما عند رواية وكيع.  
 (٢) وقع في مطبوع المصدرين: (مخرمة) بالميم، وقال محققو الدارمي: "كذا في النسخ  
 الخطية، والإتحاف، وفي حاشية (ل) منسوبا لنسخة: (مخرفة)، وهو الصواب...".  
 (٣) ذكر محققه أنه وقع في نسخة: (مخرمة) بالميم.  
 (٤) وقع في المطبوع: (فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى)، والصواب:  
 (يمشي)؛ كما في باقي مصادر رواية أبي نعيم الفضل بن دكين، مع العلم أن المزي رواه  
 من طريق الطبراني، والحديث عنده في الكبير بلفظ: (بمنى)، إلا أن روايته جاء فيها أبو  
 نعيم مقرونا بأبي عبد الرحمن المقرئ، والحديث من رواية المقرئ بلفظ: (بمنى)،  
 فالظاهر أن الطبراني ساق الحديث على لفظه، وأما المزي فساقه مقتصرا على رواية أبي  
 نعيم دون المقرئ.

وابن المنذر في الأوسط (٧٨٩٦<sup>(١)</sup>، ٨٤٧١)، والحاكم في المستدرک (٧٦١٢) من طريق عبد الله بن الوليد العدني،  
 وأبو الحسن القطان في الزيادات على ابن ماجه (٢٠٢، ٣٧٧)<sup>(٢)</sup>،  
 والطبراني في الكبير (٧/رقم ٦٤٦٦)، والحاكم في المستدرک (٢٢٦٤)<sup>(٣)</sup>،  
 وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٣٥٣١<sup>(٤)</sup>، ٦٣٣٩)، والبيهقي في  
 الكبير (١١٢٨٠)، وفي معرفة السنن (١١٦٧٠)، وفي الآداب (٦٢١)،  
 والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (١٤٠١)<sup>(٥)</sup> من طريق أبي عبد  
 الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ،  
 وأبو الحسن القطان في الزيادات على ابن ماجه (٢٠٣)، والحاكم في  
 المستدرک (٢٢٦٤) من طريق محمد بن كثير العدي،  
 وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٦/٣) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن  
 محمد الفزاري،  
 والدارقطني في العلل معلقا (٢٥/٨) عن يحيى بن يعلى الأسلمي،  
 وابن منده في معرفة الصحابة (ص ٧٨٦) من طريق الحسين بن حفص  
 الأصبهاني، وعبيد الله بن موسى العبسي،

- 
- (١) وقع في المطبوع: (جلبت أنا ومخرمة الكندي)، وذكر محققه أنه هكذا في الأصل الخطي، والصواب: (العدي)؛ كما في الموضع الثاني من الأوسط، فإسناد المؤلف فيهما واحد.
- (٢) وقع في إسناد الموضع الأول سقط لبعض الرواة؛ لعدم الوضوح في النسخة الخطية؛ كما نبه محققو التأصيل على ذلك، وفاتهم أن ينبهوا أن الإسناد جاء تاما في الموضع الآخر من زيادات أبي الحسن على السنن.
- (٣) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، وقد جاء على الصواب في طبعة دار المنهاج القويم: (مخرفة).
- (٤) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، والصواب: (مخرفة) بالفاء، كما في الموضع الثاني، وإسناد المؤلف فيهما واحد.
- (٥) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، والصواب: (مخرفة).

والحاكم في المستدرک (٢٢٦٤) من طریق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي،

وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة معلقا (٣٥٣١)، وابن الأثير في أسد الغابة معلقا (٦٠٠/٢) عن عبد الله بن المبارك، وأبي الأحوص سلام بن سليم الحنفي، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني،

وابن الأثير في أسد الغابة (٥٩٩/٢) (١) من طریق المعافى بن عمران الموصلي،

جميعهم -تسعة عشر راويا- (وكيع، وابن مهدي، ويحيى القطان، وعبد الرزاق، والفریابی، وأبو نعيم، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الله بن الوليد، وأبو عبد الرحمن المقرئ، ومحمد بن كثير، وأبو إسحاق الفزاري، ويحيى بن يعلى، والحسين بن حفص، وعبيد الله بن موسى، وأبو حذيفة النهدي، وابن المبارك، وأبو الأحوص، وعبد الحميد الحماني، والمعافى بن عمران) عن سفیان الثوري به بنحوه.

ورواية ابن مهدي، وأبي عبد الرحمن المقرئ فيها: (فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى).

ورواية يحيى القطان -عند الخطيب البغدادي- فيها: (جلبت أنا ومخرفة العبدی متاعا من هجر).

ورواية الفريابي، والحسين بن حفص، وعبيد الله بن موسى فيها: (بزا من البحرين)، ورواية أبي عبد الرحمن المقرئ -عند الحاكم، والبيهقي- على الشك: (بزا من هجر أو البحرين).

ورواية أبي نعيم -عند ابن مخلد البزاز- فيها: (فقال: يا وزن، زن وأرجح، يعني: من مال النبي صلى الله عليه وسلم).

ورواية أبي عبد الرحمن المقرئ -عند الحاكم، والبيهقي، والخطيب البغدادي- فيها: (فدفع إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الثمن).

ورواية أبي عبد الرحمن المقرئ، ومحمد بن كثير، وأبي حذيفة النهدي -مقرونين عند الحاكم- فيها: (فاشتري منا سراويل وقباء).

(١) وقع في المطبوع: (مخرمة) بالميم، والصواب: (مخرفة).



ورواية أبي إسحاق الفزاري فيها: عن سماك بن حرب، عن نبيح العنزي، عن مخرمة العبدى.

ورواية يحيى بن يعلى فيها: عن سماك بن حرب، عن مخرفة العبدى.  
\* وأخرجه أبو داود (٣٢٩٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠٥/٥)، والبيهقي في الكبير (١١٢٨٣)، والخطيب البغدادي في الموضح (١٥٠/٢) من طريق حفص بن عمر الحوضي،

وأبو داود (٣٢٩٣)، وابن أبي خيثمة في التاريخ - السفر الثاني (٩٧٠)، والسفر الثالث (٣٦٧٥)، والبيهقي في الكبير (١١٢٨٣)، والخطيب البغدادي في الموضح (١٥٠/٢) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي،

والنسائي في الصغرى (٤٦٣٦)، وفي الكبرى (٦٣٦٣، ٩٧٩٠)، وابن ماجه (٢٢٢١)، وأحمد في المسند (٢٤٤١٤)، وفي العغل - رواية عبد الله (٥٧٩٢)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٦٧٠)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٣٩، ٤٠٨)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٢٨٦٥)، والحاكم في المستدرک (٢٢٦٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٣٥٣٢، ٣٥٣٣)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣٦/٥) من طريق محمد بن جعفر غندر،

وأبو داود الطيالسي في المسند (١٢٨٩)، ومن طريقه النسائي في الكبرى (٩٧٨٩)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٩٧٦، ٢٩٧٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٦٠٣٧)، والبيهقي في الكبير (١١٢٨٢)، والخطيب البغدادي في الموضح (١٥٠/٢)،

والنسائي في الكبرى (٩٧٩١)، والدولابي في الكنى والأسماء (٤٠٩) من طريق أبي عتاب سهل بن حماد الدلال،

وابن سعد في الطبقات (١٨٥/٨)، وأحمد في المسند (٢٤٤١٤)، وفي العغل - رواية عبد الله (٥٧٩٣)، والدولابي في الكنى والأسماء (٤١٢)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (٤٦٥)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣٦/٥) من طريق يزيد بن هارون،

وابن سعد في الطبقات (١٨٥/٨)، وابن الأثير في أسد الغابة معلقاً (١٧١/٦) عن أبي قطن عمرو بن الهيثم،

وأحمد في العغل - رواية عبد الله (٥٧٩٢)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٣٨)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٩٢، ٢٩٧٧) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

وأحمد في المسند (١٩٤٠٥) عن حجاج بن محمد المصيبي، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠٥/٥)، وابن منده في معرفة الصحابة معلقا (ص ٤٧٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة معلقا (٢٤٤٣) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠٥/٥) من طريق عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢٤٥/١)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٢/٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (٣١٧) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢٤٥/١)، وابن مخلد البزاز في حديثه (٧٨) من طريق عفان بن مسلم،

والحسن بن سفيان (جامع الآثار لابن ناصر الدين ٤٤٢/٧)، وابن منده في معرفة الصحابة (ص ٤٧٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٢٤٤٣) من طريق بشر بن المفضل الرقاشي،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٩٧٦)، والخطيب البغدادي في الموضح (١٥٠/٢) من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي، والأسود بن عامر شاذان، ويحيى بن أبي بكر العبدي،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٩٣، ٢٩٧٨) من طريق بهز بن أسد،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٩٣، ٢٩٧٩) من طريق شبابة بن سوار،

وابن قانع في معجم الصحابة (١٥/٢)، والطبراني في الكبير (٨/٧٤٠٢)، والحاكم في المستدرک (٢٢٦٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٣٨٢٩) من طريق سليمان بن حرب،

والحاكم في المستدرک (٢٢٦٥) من طريق المؤمل بن إسماعيل،

وابن مخلد البزاز في حديثه (٧٩) من طريق وهب بن جرير الأزدي، وبشر بن عمر الزهراني،

وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٦٨٦٦) من طريق عمرو بن مرزوق الباهلي،

وابن الأثير في أسد الغابة معلقا (٣٦/٥) عن عمرو بن حكام البصري، جميعهم -خمس وعشرون راويا- (حفص بن عمر، ومسلم بن إبراهيم، وغندر، وأبو داود الطيالسي، وسهل بن حماد، ويزيد بن هارون، وعمرو بن الهيثم، وابن مهدي، وحجاج المصيبي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعثمان بن جبلة، وأبو الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم، وبشر بن المفضل، وأبو عامر العقدي، والأسود بن عامر، ويحيى بن أبي بكير، وبهز، وشبابة، وسليمان بن حرب، والمؤمل بن إسماعيل، ووهب بن جرير، وبشر بن عمر، وعمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام) عن شعبة بن الحجاج، وأبو داود الطيالسي في المسند (١٢٨٨)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٩١)، ودعرج في مسند المقلين (جامع الآثار لابن ناصر الدين ٤٤٠/٧)، والبيهقي في الكبير (١١٢٨١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٥/٤) من طريق قيس بن الربيع،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠٥/٥) عن أبي معمر (١)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٥٩٤، ٢٩٨٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٥/٣) من طريق محمد بن بكار بن الريان الهاشمي، والطبراني في الكبير (٢٠/رقم ٧٦١) من طريق معلى بن مهدي الموصلي، ثلاثتهم (أبو معمر، ومحمد بن بكار، ومعلى بن مهدي) عن أيوب بن جابر الحنفي،

وابن أبي حاتم في العغل معلقا (٢٨٣٨) عن عمرو بن أبي المقدم البكري، والدارقطني في العغل معلقا (٢٥/٨) عن شريك بن عبد الله النخعي،

(١) أبو معمر لم يتبين لي من هو على وجه التحديد، وسيأتي في الدراسة محاولة بيان

والدارقطني في المؤلف والمختلف معلقا (٢١٣٦/٤) عن إسرائيل بن يونس،

ستتهم (شعبة)، وقيس بن الربيع، وأيوب بن جابر، وعمرو بن أبي المقدم، وشريك، وإسرائيل) عن سماك بن حرب به بنحوه.

ورواية شعبة بلفظ: (بعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سراويل قبل الهجرة، فوزن لي، فأرجح لي)، وفيما يرويها أبو داود الطيالسي، وعمرو بن مرزوق فيها: (قبل الهجرة، بثلاثة دراهم، فوزن لي...).

ورواية قيس بن الربيع -عند دعلج- بلفظ: (جلبت أنا ومخرقة العبدى بزا من البحرين إلى المدينة، فأتى علينا النبي صلى الله عليه وسلم فاشترى سراويل بثلاثة دراهم...).

ورواية أيوب بن جابر بلفظ: (خرجنا مع قوم تجار يبيعون البز، ومعهم وزن يزن بالأجر، فقدمنا مكة فاشترى منهم النبي صلى الله عليه وسلم سراويل، فقال للوزان: زن وأرجح).

ورواية شعبة فيما يرويها حفص بن عمر، ومسلم بن إبراهيم، وغندر، وحجاج المصيبي، وعثمان بن جبلة، وشبابة، وعمرو بن حكام: عن سماك بن حرب، عن أبي صفوان<sup>(١)</sup> مالك بن عميرة<sup>(٢)</sup>.

(١) رواية حفص بن عمر عند البخاري، ومسلم بن إبراهيم عند ابن أبي خيثمة جاءت بالكنية فقط: «عن أبي صفوان»، بينما رواه أبو داود عنهما مقرونين -ومن طريقه البيهقي، والخطيب البغدادي-: «عن أبي صفوان بن عميرة»، فيحتمل أنها لأحدهما أو لكليهما.

(٢) في المطبوع من المسند لأحمد في رواية حجاج: «بن عمير»، بينما جاء في بعض النسخ الخطية -كما نبه محققوه-، وفي طبعة الرسالة، وغيرها، وفي جامع المسانيد لابن كثير (٤٨٩٤)، وأطراف المسند المعتلي (٢٧٧٢)، وإتحاف المهرة (٦٢٩٦): «بن عميرة».

ورواية شعبة فيما يرويه ابن مهدي، وأبو الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم، وبهز، وعمرو بن مرزوق: عن سماك بن حرب، عن أبي صفوان<sup>(١)</sup>(٢)، وزاد بهز: رجل منا.

ورواية عمرو بن أبي المقدام، وشعبة فيما يرويه أبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وعمرو بن الهيثم، وعبد الصمد بن عبد الوارث: عن سماك بن حرب، عن أبي صفوان مالك بن عمير<sup>(٣)</sup>، وزاد يزيد بن هارون: الأسدي<sup>(٤)</sup>، وزاد عبد الصمد: من بني ذهل<sup>(١)</sup>.

(١) في المطبوع من الإصابة لابن حجر (٢٨٤/٥) نقلا عن أبي موسى المديني: رواه ابن مهدي، عن شعبة فقال: «عن سماك، سمعت أبا صفوان مالك بن عميرة»، وكذلك حكاه ابن الأثير في أسد الغابة (٣٣/٣، ٣٦/٥) عن ابن مهدي، والذي وقفت عليه من رواية ابن مهدي عند أحمد في الععل، والدولابي في الكنى، وأبي القاسم البغوي في المعجم: «سمعت أبا صفوان» فحسب، والظاهر أن إتمام اسمه اجتهاد من أبي موسى؛ لأنه ساقه في مقابل رواية من قال: «سمعت صفوان أو ابن صفوان»، وعلى كل فما في المصادر مسندا عن ابن مهدي أولى بالاعتماد والقبول من هذا النقل الذي يتطرق إليه الاحتمال.

(٢) في المطبوع من أخلاق النبي في رواية أبي الوليد الطيالسي: «ابن صفوان»، والصواب: «أبي صفوان»؛ بنحو ما عند إبراهيم الحربي، وابن قانع.

(٣) في المطبوع من معرفة الصحابة في رواية أبي داود الطيالسي: «سمعت أبا صفوان قال: سمعت مالك بن عمير»، والصواب: «سمعت أبا صفوان مالك بن عمير»، كما عند أبي داود الطيالسي، وغيره.

(٤) قال ابن الأثير بعد أن أسند الحديث من رواية يزيد بن هارون: «وقال عمرو بن حكام، ويحيى بن أبي طالب، عن يزيد، عن شعبة، فقالا: ابن عميرة»، كذا في المطبوع، ونسخة مكتبة ولي الدين الخطية (ق ٢٧٤)، والمحفوظ من رواية يزيد: «ابن عمير»؛ ولذا فقد اعتمدت هذا النقل في رواية عمرو بن حكام، عن شعبة، ولم أعتدده في رواية يحيى بن أبي طالب، عن يزيد؛ لمخالفته المروي عن يحيى عند الحاكم في معرفة علوم الحديث،

ورواية شعبة فيما يرويه سهل بن حماد: عن سماك بن حرب، عن مالك أبي صفوان.

ورواية شعبة فيما يرويه بشر بن المفضل: عن سماك بن حرب، عن خالد بن عمير.

ورواية شعبة فيما يرويه سليمان بن حرب: عن سماك بن حرب، عن صفوان، أو ابن صفوان (٢).

ورواية أيوب بن جابر فيما يرويه محمد بن بكار: عن سماك بن حرب، عن مخرفة أو مخرمة العبدي (٣).

ورواية أيوب بن جابر فيما يرويه معلى بن مهدي: عن سماك بن حرب، عن مخرفة العبدي.

والمحفوظ من رواية يزيد، ولكون المؤلف وهم في ذات الموضع -كما سيأتي- في نقل رواية ابن مهدي.

(١) رواية عبد الصمد عند البخاري فيها: «سمعت أبا صفوان من بني ذهل»، بينما علقه ابن منده في معرفة الصحابة عن عبد الصمد، وفيه: «عن أبي صفوان مالك بن عمير»، وتبعه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة وفيه: «عن أبي صفوان مالك».

(٢) في المطبوع من المعجم لابن قانع: «سمعت صفوان أو أبا صفوان»، وكذا وقع في الترجمة التي ترجم بها ابن قانع على الحديث: «صفوان أو أبو صفوان»، والظاهر أن قوله: «أبا صفوان» تحريف، والصواب: «ابن صفوان»، كما جاء عند الطبراني، وأبي نعيم؛ فإنهما رواه بنفس إسناد ابن قانع، وذكر غير واحد من أهل العلم؛ كابن الأثير في أسد الغابة (٣/٣٣)، وابن حجر في الإصابة (٥/٢٨٤) أن رواية سليمان بن حرب هكذا: «صفوان أو ابن صفوان»، ولم أقف على رواية أو قول لأحد من أهل العلم أن لسليمان بن حرب رواية أخرى هكذا: «صفوان أو أبا صفوان».

(٣) كذا وقع عند أبي القاسم البغوي في الموضوعين، وهكذا ذكر الدارقطني في العلل (٨/٢٥) رواية محمد بن بكار، بينما وقع عند ابن قانع: «عن مخرمة العبدي» فقط، وقد أشار محققه إلى أنه قد ضُرب عليها.

### المبحث الثالث: دراسة الاختلافات المتنية والإسنادية.

هذا الحديث يرويه سماك بن حرب، عن سويد بن قيس.  
ويرويه عن سماك: سفيان الثوري، وشعبة، وقيس بن الربيع، وأيوب بن جابر الحنفي، وعمرو بن أبي المقدام، وشريك بن عبد الله النخعي، وإسرائيل بن يونس.

وقد اختلف في إسناده على سماك، وفي متنه على الثوري، وشعبة، وقيس بن الربيع:

فأما الثوري؛ فيرويه عنه: معاذ بن معاذ العنبري، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الله بن الوليد العدني، وأبو عبد الرحمن المقرئ، ومحمد بن كثير العبدي، وأبو إسحاق الفزاري، ويحيى بن يعلى الأسلمي، والحسين بن حفص الأصبهاني، وعبيد الله بن موسى العبسي، وأبو حذيفة النهدي، وعبد الله بن المبارك، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وعبد الحميد الحماني، والمعافى بن عمران.

وقد اختلف في متنه على الثوري، وعلى أبي نعيم.

فأما أبو نعيم، فرواه عنه الحسن بن سلام السواق بلفظ: (فقال: يا وزن، زن وأرجح، يعني: من مال النبي صلى الله عليه وسلم)، وهذا التفسير لم يأت عن أحد ممن رواه عن أبي نعيم، وهم البخاري، وابن أبي خيثمة، والهيثم بن خالد الوراق، وأحمد بن محمد القاضي، وعلي بن عبد العزيز البغوي؛ والحسن بن سلام ثقة<sup>(١)</sup>، إلا أن الراوي عنه أحمد بن سلمان النجاد غمزته غير واحد؛ فقال الدارقطني: "حدث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله"، وعقب الخطيب: "كان قد عمي في الآخر فلعل بعض الطلبة قرأ عليه ذلك"، وقال أحمد بن عبدان: "لا يدخل في الصحيح"<sup>(٢)</sup>.

وأما الثوري، فاختلف عليه في ثلاثة أمور:

(١) تاريخ بغداد (٨/٢٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/١٩٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٣٧١)، ولسان الميزان (٥٣٥).

الأول: رواه ابن مهدي، وأبو عبد الرحمن المقرئ، عنه بلفظ: (جلبت أنا ومخرفة العبدى بزا من هجر، فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى)، بينما رواه الأكثر؛ كمعاذ بن معاذ، ووكيع، وعبد الرزاق، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وغيرهم، وفيه: (فأتينا به مكة)، وهو الأرجح، وقد يقال بأنها رواية مقبولة عن الثوري؛ فابن مهدي من أثبت أصحاب الثوري، بل وكان يجيء بأحاديث الثوري على ألفاظها؛ كما قال الإمام أحمد، وقال أيضا: "عبد الرحمن أعلم بعلم الثوري"، وقال ابنه عبد الله بن أحمد: "كان عبد الرحمن بن مهدي عند أبي أكثر إصابة من وكيع، يعني: في حديث سفیان خاصة"<sup>(١)</sup>، وقد شاركه فيها أبو عبد الرحمن المقرئ، وهو ثقة<sup>(٢)</sup>، وأيضا منى بليدة قريبة جدا من مكة كأنها منها؛ لأنها على بعد فرسخ منها، وطولها ميلان، حتى أن أبا الحسن الكرخي كان يحتج بجواز الجمعة بها؛ لأنها ومكة كمصر واحد<sup>(٣)</sup>.

الثاني: رواه محمد بن يوسف الفريابي، والحسين بن حفص الأصبهاني، وعبيد الله بن موسى العبسي، عن الثوري فقالوا: (بزا من البحرين)، ورواه أبو عبد الرحمن المقرئ في رواية على الشك: (بزا من هجر أو البحرين)، ورغم أن رواية الجماعة عن الثوري بلفظ: (بزا من هجر)، إلا أن هذا داخل في الاختلاف السائغ؛ فهجر هي قاعدة البحرين، وقيل: ناحية البحرين كلها هجر؛ كما قال ياقوت الحموي<sup>(٤)</sup>.

الثالث: رواه أبو عبد الرحمن المقرئ، ومحمد بن كثير العبدى، وأبو حذيفة النهدي، عن الثوري، -في رواية مقرونة عند الحاكم- بلفظ: (فاشترى منا سراويل وقباء)، بزيادة: (قباة).

(١) شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٨٣/٦)، وتقريب التهذيب (٣٧١٥).

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموي (١٩٨/٥).

(٤) معجم البلدان (٣٩٣/٥).



وقد ذكر الحاكم أسانيده إلى هؤلاء الثلاثة مقرونة بلفظ واحد بهذه الزيادة؛ ولم يتبين لي لمن هي على وجه التحديد، علما أنني لا أستبعد أن تكون هذه الزيادة سبق قلم من الحاكم أو من دونه؛ فعطف لفظه (قباة) على (سراويل) وردت في أكثر من حديث<sup>(١)</sup>؛ وعليه فهي زيادة لا تثبت عن دون الثوري فضلا عن الثوري.

وأما شعبة؛ فرواه عنه أبو داود الطيالسي، وعمرو بن مرزوق، فزادا فيه: (بثلاثة دراهم)، وذلك في قوله: (بعث من النبي صلى الله عليه وسلم رجل سراويل قبل الهجرة بثلاثة دراهم)، وهذه زيادة شاذة؛ فأبو داود الطيالسي وإن كان ثقة إلا أنه غلط في أحاديث<sup>(٢)</sup>، وكذلك عمرو بن مرزوق لخصه الحافظ ابن حجر بقوله: ثقة فاضل له أوهام<sup>(٣)</sup>، والصحيح عن شعبة: رواية الجماعة بدونها، وقد تقدم أنهم أزيد من عشرين راويا.

وأما قيس بن الربيع؛ فرواه عنه يحيى بن عبد الحميد الحماني بلفظ: (جلبت أنا ومخرقة العبدي بزوا من البحرين إلى المدينة، فأتى علينا النبي صلى الله عليه وسلم فاشتري سراويل بثلاثة دراهم)، فقال: (إلى المدينة)، وزاد: (بثلاثة دراهم)، والحماني متهم بسرقة الحديث<sup>(٤)</sup>.

وقد خالفه أبو داود الطيالسي وهو ثقة<sup>(٥)</sup>، فرواه عن قيس بن الربيع بدون هذه الألفاظ، والمحفوظ في لفظ هذا الحديث: (فأتينا به مكة).  
وأما سماك بن حرب؛ فروي إسناد الحديث عنه على تسعة أوجه:  
الوجه الأول: سماك بن حرب، عن سويد بن قيس.  
وهو رواية: قيس بن الربيع، وشريك بن عبد الله النخعي، وإسرائيل بن يونس.

(١) انظر مثلا: حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (٣٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١٨٢/٤)، وتقريب التهذيب (٢٥٥٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٩٩/٨)، وتقريب التهذيب (٥١١٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٤٦/١١)، وتقريب التهذيب (٧٥٩١).

(٥) تهذيب الكمال (٢٥٠٧).

وسفيان الثوري فيما يرويه معاذ بن معاذ العنبري، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرزاق بن همام، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الله بن الوليد العدني، وعبد الله بن يزيد المقرئ، ومحمد بن كثير العبدي، والحسين بن حفص الأصبهاني، وعبيد الله بن موسى العبسي، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وعبد الله بن المبارك، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وعبد الحميد الحماني، والمعافى بن عمران الموصلي. وأيوب بن جابر فيما يرويه أبو معمر.

الوجه الثاني: سماك بن حرب، عن نبيح العنزي، عن مخرمة العبدي.

وهو رواية: سفيان الثوري فيما يرويه أبو إسحاق الفزاري.

الوجه الثالث: سماك بن حرب، عن مخرفة العبدي.

وهو رواية: سفيان الثوري فيما يرويه يحيى بن يعلى الأسلمي.

وأيوب بن جابر فيما يرويه معلى بن مهدي الموصلي.

الوجه الرابع: سماك بن حرب، عن أبي صفوان مالك بن عميرة.

وهو رواية: شعبة فيما يرويه حفص بن عمر الحوضي، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ومحمد بن جعفر غندر، وحجاج بن محمد المصيبي، وعثمان بن جبلة، وشبابة بن سوار، وعمرو بن حكام.

الوجه الخامس: سماك بن حرب، عن أبي صفوان.

وهو رواية: شعبة فيما يرويه عبد الرحمن بن مهدي، وأبو الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم، وبهز بن أسد، وعمرو بن مرزوق، وسهل بن حماد لكن سماه مالكا ولم يزد.

الوجه السادس: سماك بن حرب، عن أبي صفوان مالك بن عمير.

وهو رواية: عمرو بن أبي المقدام، وشعبة فيما يرويه أبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو قطن عمرو بن الهيثم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وزاد يزيد في نسبته: الأسدي، وزاد عبد الصمد: من بني ذهل.

الوجه السابع: سماك بن حرب، عن خالد بن عمير.

وهو رواية: شعبة فيما يرويه بشر بن المفضل.

الوجه الثامن: سماك بن حرب، عن صفوان، أو ابن صفوان.

وهو رواية: شعبة فيما يرويه سليمان بن حرب.  
 الوجه التاسع: سماك بن حرب، عن مخرفة أو مخرمة العدي.  
 وهو رواية: أيوب بن جابر فيما يرويه محمد بن بكار.  
 ومن خلال هذا العرض يتبين أنه قد اختلف أيضا على ثلاثة من تلاميذ  
 سماك، وهم: سفيان الثوري، وشعبة، وأيوب بن جابر.  
 فأما الثوري؛ فروي عنه الحديث على الوجه الأول، والثاني، والثالث،  
 والصواب عنه هو الوجه الأول؛ لأنه رواية الجماعة، وفيهم أصحابه الأثبات  
 فيه: وكيع، وابن مهدي، والقطان، وأبو نعيم، وغيرهم<sup>(١)</sup>، أما الوجه الثاني  
 فيرويه أبو إسحاق الفزاري، وهو ثقة حافظ<sup>(٢)</sup>، إلا أن الراوي عنه وهو  
 المسيب بن واضح، مختلف فيه؛ قال أبو حاتم: "صدوق يخطئ كثيرا، فإذا  
 قيل له لم يقبل"، وكان النسائي حسن الرأي فيه، ويقول: الناس يؤذوننا فيه،  
 وقال في موضع آخر: "المسيب بن واضح هو عندي ضعيف"، وقال الساجي:  
 "تكلّموا فيه في أحاديث كثيرة"، وقال أبو عروبة الحراني: "كان المسيب بن  
 واضح لا يحدث إلا بشيء يعرفه ويقف عليه"، وقال الطحاوي: "كان أهل  
 العلم بالإسناد يتكلمون فيه"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ،  
 وقال ابن عدي: "المسيب بن واضح له حديث كثير عن شيوخه، وعامة ما  
 خالف فيه الناس هو ما ذكرته، وأرجو أن باقي حديثه مستقيم صالح، وهو  
 ممن يكتب حديثه، وهذا الذي ذكرته لا يتعمده بل كان يشبه عليه، وهو لا  
 بأس به"، وضعفه الدارقطني، وغيره<sup>(٣)</sup>، وبه أعل ابن حجر هذا الوجه فقال:  
 "وأخرجه ابن قانع أيضا من رواية سفيان، عن سماك، فزاد فيه بينه وبين  
 مخرمة: نبيحا العنزي، وفي سننه المسيب بن واضح، فيه مقال"<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢٥)، وتهذيب التهذيب (١٥١/١).

(٣) تسمية مشايخ النسائي (١٧٤)، وشرح المشكل (١٦٦/٥)، والثقات لابن حبان

(٢٠٤/٩)، والكامل لابن عدي (١٨٨٠)، ولسان الميزان (٧٧٥٣).

(٤) الإصابة (٧٨/١٠).

وأما الوجه الثالث فيرويه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف<sup>(١)</sup>، قال الدارقطني: "قال يحيى بن يعلى الأسلمي، عن الثوري، عن سماك، عن مخرفة العبدى، والمحفوظ عن قيس بن الربيع، وشريك، والثوري: عن سماك، عن سويد بن قيس... وهو الصحيح".

وأما شعبة؛ فروي عنه الحديث على خمسة أوجه: الرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، وقد رواه عن شعبة أيضا: أبو عامر العقدي، والأسود بن عامر، ويحيى بن أبي بكير العبدى، والمؤمل بن إسماعيل، وهب بن جرير الأزدي، وبشر بن عمر الزهراني، ولم تتبين صفة روايتهم على وجه التحديد، فهي إما مقرونة أو محالة.

والأصح عنه: الوجه الرابع: عن سماك بن حرب، عن أبي صفوان مالك بن عميرة؛ قال ابن عبد البر، وابن الأثير: "مالك بن عميرة أبو صفوان... وقد قيل فيه: مالك بن عمير، والأول أكثر"<sup>(٢)</sup>، وقال ابن حجر: "هو المحفوظ عن شعبة"<sup>(٣)</sup>، فهو رواية الأكثر، وفيهم غندر محمد بن جعفر أثبت الناس في شعبة، قال عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم"، وقال ابن مهدي: "غندر في شعبة أثبت مني"، وقال الفلاس: "كان يحيى، وعبد الرحمن، ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غندر فحكم عليهم"، وقال أبو حاتم: "كان صدوقا وكان مؤديا، وفي حديث شعبة ثقة"<sup>(٤)</sup>.

أما الوجه الثامن؛ فتفرد به سليمان بن حرب، وهو وإن كان ثقة ثبتا<sup>(٥)</sup>، غير أن هذا الوجه شاذ كما قال ابن حجر<sup>(١)</sup>؛ لأنه مخالف لرواية الجماهير عن شعبة، ولعل الشك فيه يوحي بعدم ضبطه.

(١) تهذيب الكمال (٦٩٥١)، وتهذيب التهذيب (٣٠٤/١١)، وتقريب التهذيب (٧٦٧٧).

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (١٣٥٦/٣)، وأسد الغابة (٣٦/٥).

(٣) الإصابة لابن حجر (٢٨٥/٥).

(٤) تهذيب الكمال (٥١٢٠)، وشرح علل الترمذي (٧٠٢/٢).

(٥) تهذيب الكمال (٢٥٠٢)، وتهذيب التهذيب (١٧٨/٤).

وأما الوجه السابع؛ فتفرد به بشر بن المفضل، وهو وهم؛ كما قال ابن منده، وبشر ثقة ثبت (٢)، غير أن الراوي عنه معلى بن مهدي، قال فيه أبو حاتم: "أدركته ولم أسمع منه، يحدث أحيانا بالحديث المنكر"، وذكره ابن حبان في الثقات (٣)؛ فلعل الوهم منه.

وأما الوجه الخامس؛ فلا تعارض بينه وبين الوجه الراجح؛ لأنه اقتصر فيه على الكنية: عن أبي صفوان، أو الاسم والكنية: عن مالك أبي صفوان، فتحمل رواية من أهمل اسمه ونسبه، على رواية من سماه ونسبه من رواية الثقات.

مع العلم أن بعض أهل العلم أرجع هذه الرواية التي جاءت مهملة بالكنية إلى رواية سفيان الثوري، فجعلوا أبا صفوان هو سويد بن قيس: قال خليفة بن خياط: "وأبو صفوان اسمه مالك بن عميرة، وقالوا: سويد بن قيس" (٤).

وقال الدولابي: "أخبرني أحمد بن شعيب، قال: سويد بن قيس كنيته أبو صفوان، وروى هذا الحديث شعبة، عن سماك، عن أبي صفوان مالك بن عميرة، والله أعلم بصواب ذلك".

وقال الحاكم -عقب رواية شعبة بذكر أبي صفوان مهملا-: "أبو صفوان؛ كنية سويد بن قيس، هو واحد من صحابي الأنصار".

وقال ابن العربي: "وأبو صفوان الذي ذكر شعبة هو سويد بن قيس".

وقال الذهبي: "... رواه الثوري، عن سماك، فقال: عن سويد بن قيس، فكأنه اسم أبي صفوان" (٥).

(١) الإصابة لابن حجر (٢٨٥/٥).

(٢) تهذيب الكمال (٧٠٧)، وتهذيب التهذيب (٤٥٨/١).

(٣) الجرح والتعديل (٣٣٥/٨)، وميزان الاعتدال (٨١٨٤)، ولسان الميزان (٧٨٤٨).

(٤) الطبقات (ص ٦٢).

(٥) تاريخ الإسلام (٧٢/٤).

وقال ابن التركماني: "قال البيهقي: وكذا رواه قيس بن الربيع، عن سماك، وخالفهما شعبة، ثم أخرجه من طريقه، عن سماك، سمعت أبا صفوان مالك بن عميرة الحديث، ثم ذكر البيهقي عن أبي داود أنه قال: القول قول سفيان، قلت: أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق شعبة، عن سماك، سمعت أبا صفوان يقول: سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث، ثم قال الحاكم: أبو صفوان كنية سويد بن قيس، هما واحد، صحابي من الأنصار... فعلى ما قال الحاكم لم يخالفهما شعبة"<sup>(١)</sup>.

وكأنهم أرادوا تيرئة شعبة من الخطأ، لكن يشكل عليه أن ما جاء مهملا عن شعبة جاء مفسرا عنه من طرق أخرى، قال ابن أبي خيثمة عقب رواية شعبة المهملة: "وشعبة أسمى أبا صفوان هذا؛ فقال: مالك بن عميرة". وقال ابن قانع أيضا عقب الرواية المهملة: "وقد سماه شعبة في غير هذا الحديث، فقال: أبو صفوان مالك".

وقال ابن حجر -متعبا المزي في تكتيته لسويد بأبي صفوان-: "سويد بن قيس أبو صفوان، ويقال: أبو مرحب، سكن الكوفة، وروى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه رجل سراويل، وعنه سماك بن حرب، واختلف فيه على سماك، قلت: ما جزم به من أن كنيته أبو صفوان فيه نظر، والذي يكنى أبا صفوان اسمه مالك"<sup>(٢)</sup>، وقال أيضا: "وكلام المزي يوهم أن سويدا يكنى أبا صفوان وليس كذلك"<sup>(٣)</sup>.

وقال السخاوي: "جعلهما الحاكم واحدا، فقال: أبو صفوان كنية سويد بن قيس، وهو صحابي من الأنصار... والرواية المسمى فيها بمالك بن عميرة ترد عليه، والصنيع الأول هو المعتمد"<sup>(٤)</sup>.

(١) الجوهر النقي (٣٣/٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٧٩/٤).

(٣) الإصابة (٥٤٤/٤).

(٤) المقاصد الحسنة (٨٠).

يبقى الوجه السادس، وقد رواه أبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو قطن عمرو بن الهيثم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ورواية أصحاب الوجه الرابع أولى لما تقدم، وهناك احتمال أن يكون شعبة حدث به على الوجهين الرابع والسادس، فهو مع إمامته وحفظه، كان يخطئ في أسماء الرواة، كما ذكر ذلك غير واحد من الأئمة؛ قال أحمد: "ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسامي الرجال"، وقال أبو زرعة الرازي: "كان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال"، وقال أبو داود: "شعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه، يعني في الأسماء"، وقال أبو حاتم الرازي: "شعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال"، وقال الدارقطني: "كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيرا؛ لتشاغله بحفظ المتن" (١).

وأما أيوب بن جابر؛ فروي الحديث عنه على ثلاثة أوجه: الأول، والثالث، والتاسع، والوجه الأول رواه عنه أبو معمر، وعن أبي معمر رواه البخاري، وفي هذه الطبقة اثنان من الرواة كلاهما يكنى أبا معمر، أحدهما: إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، والثاني: عبد الله بن عمرو المنقري، وكلاهما من شيوخ البخاري، ولم أفق على رواية لأحدهما عن أيوب بن جابر، غير أن الأقرب أنه عبد الله بن عمرو المنقري؛ لأن البخاري روى عنه في غير موضع من التاريخ بخلاف إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، وكلاهما ثقة (٢). والوجه الثالث؛ رواه عنه معلى بن مهدي الموصلي، وقد تكلم فيه أبو حاتم فقال: "يحدث أحيانا بالحديث المنكر"، كما تقدم.

والوجه التاسع؛ رواه عنه محمد بن بكر بن الريان، وهو ثقة (٣)، غير أن الشك منه؛ كما ذكر أبو القاسم البغوي في روايته عنه، والدارقطني (١)، وعليه يمكن رد روايته إلى رواية المعلى بن مهدي، والتي ليس فيها شك.

(١) العلل لابن أبي حاتم (٤٥)، وتهذيب الكمال (٢٧٣٩)، وشرح علل الترمذي

(٤٥٠/١)، وتهذيب التهذيب (٣٣٨/٤).

(٢) تقريب التهذيب (٤١٥، ٣٤٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (٥٠٩٠)، وتهذيب التهذيب (٧٥/٩).

ومدار هذا الاختلاف على أيوب بن جابر، وهو ضعيف<sup>(٢)</sup>، ولذلك وهمه بعض أهل العلم، فقال أبو القاسم البغوي: "رواه أيوب بن جابر، وخالف رواية سفيان، وشعبة، ورواه عن سماك، عن مخرمة، أو مخرفة".  
وقال الدارقطني، وابن ماكولا، وابن الأثير: "قال أيوب بن جابر: عن سماك، عن مخرفة العبدي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووهم فيه"<sup>(٣)</sup>.  
ومع ضعف رواية من جعل الحديث من مسند مخرفة أو مخرمة، وهي الرواية التي نص أهل العلم أنه جاء في إسنادها مخرمة بالميم، إضافة إلى رواية أخرى أخطأ فيها راويها وهو المسيب بن واضح كما سبق؛ فقد أفرد ابن قانع ترجمة لمخرمة بالميم، وأورد تحتها رواية لأيوب بن جابر، وأخرى للمسيب بن واضح، وقد أشار ابن عبد البر إلى هذا الاختلاف في اسمه فقال: "مخرفة<sup>(٤)</sup> العبدي، ويقال: مخرمة، والصحيح مخرفة بالفاء"<sup>(٥)</sup>.

وبسبب تشابه الكلمتين: (مخرمة، ومخرفة) في الرسم، جاء في متون كثير من مصادر هذا الحديث: مخرمة بالميم، في قوله: (جلبت أنا ومخرفة العبدي...)، وقد تقدم التنبيه عليها في مواضعها، ولم أفق على أحد من أهل العلم ذكر هذا كاختلاف في المتن، غير ما قاله ابن التركماني: "حديث سفيان، عن سماك، عن سويد بن قيس قال: جلبت أنا ومخرمة، قلت: رأيت في حاشية هذا الكتاب ما صورته قال ابن الصلاح -ومن خطه نقلت-: مخرمة هذا غلط، إنما هو مخرفة بالفاء، اسم مفرد ذكره، انتهت الحاشية، وكذا في سنن أبي داود، والنسائي، والمستدرک للحاكم، وغيرها، بالفاء"<sup>(٦)</sup>، والظاهر

(١) العلل (٢٥/٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٩٩/١)، وتقريب التهذيب (٦٠٧).

(٣) المؤلف والمختلف (٢١٣٦/٤)، والإكمال (٢٢٧/٧)، وأسد الغابة (١١٨/٥).

(٤) في المطبوع: «مخرقة» بالقاف، وهو تصحيف، والتصويب من تقييد ابن عبد البر بعده، حيث قال: "والصحيح مخرفة بالفاء".

(٥) الاستيعاب (١٤٦٦/٤).

(٦) الجوهر النقي (٣٢/٦).



أن ابن الصلاح يريد أنها مصحفة، ومع هذا فلو قيل: بأنها رواية لبعض الرواة بسبب اتفاق المصادر فيها على: (مخرمة)، فالصواب: (مخرفة)؛ فهي رواية الأكثر، والذي صوبه أهل العلم؛ كما تقدم.

وبناء على ما سبق ينحصر الاختلاف على سماك بن حرب في وجهين: الوجه الأول: ويرويه الثوري، وقيس بن الربيع، وشريك النخعي، وإسرائيل بن يونس، عنه، عن سويد بن قيس.

والوجه الرابع: ويرويه شعبة، عنه، عن أبي صفوان مالك بن عميرة، والسادس: ويرويه عمرو بن أبي المقدام، عنه، بنحو رواية شعبة لكن فيه: عن أبي صفوان مالك بن عمير.

وقد ذهب جماعة من النقاد إلى ترجيح الوجه الأول؛ قال ابن أبي حاتم - لأبيه، وأبي زرعة-: "أيهما أصح عندكما؟ فقالا: سفيان أحفظ الرجلين، وقيس بن الربيع على ضعفه قد تابع سفيان في هذا الحديث"، قال ابن أبي حاتم: "فقلت لهما: هل تابع شعبة أحد في هذا الحديث؟ قال أبي: لا أعلمه، وقال أبو زرعة: تابعه عليه عمرو بن أبي المقدام مع ضعفه".

وقال أبو داود: "رواه قيس كما قال سفيان، والقول قول سفيان". وقال ابن أبي خيثمة -بعد أن ساق رواية الثوري، وشعبة-: "رأيت في كتاب علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ليس أحد أحب إلي من شعبة بن الحجاج، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان الثوري أخذت بقول سفيان، وسئل يحيى بن معين: ما تقول في سفيان وشعبة إذا اختلفا في الكوفيين؟ قال: كان سفيان أحفظ للرجال".

وقال النسائي: "حديث سفيان أشبه بالصواب من حديث شعبة". وقال الدارقطني: "المحفوظ عن قيس بن الربيع، وشريك، والثوري، عن سماك، عن سويد بن قيس... وهو الصحيح، ورواه شعبة، عن سماك، وهم أيضا فيه، فقال: عن سماك، سمعت أبا صفوان مالك بن عميرة، والصحيح سويد بن قيس".

وقال ابن منده: "رواه معلى بن مهدي، عن بشر بن المفضل، عن شعبة، عن سماك، عن خالد بن عمير... ورواه أبو داود، وعبد الصمد وغيرهما، عن شعبة، فقالوا: عن أبي صفوان مالك بن عمير، عن النبي صلى الله عليه

وسلم، وكلاهما وهم، والصواب: ما رواه الثوري وغيره، عن سماك بن حرب، عن مخرفة العبدى<sup>(١)</sup>.

وقال السخاوي: "قد اختلف فيه على راويه سماك بن حرب؛ فقيل: عنه، عن سويد هكذا، وقيل: عنه، عن أبي صفوان بن عميرة، وقيل: عنه، عن مالك بن عميرة الأسدي، وقيل عنه، عن مخرمة العبدى، وقيل غير ذلك مما لا نطيل بإيراده وعزوه، والأول أرجح، ولأجل هذا الاختلاف يتوهم ورود الحديث عن جماعة من الصحابة<sup>(٢)</sup>."

وذهب أبو حاتم الرازي في قول آخر عنه إلى صحة الوجهين عن سماك فقال: "ورواه شعبة، عن سماك، عن أبي صفوان: أنه بايع النبي صلى الله عليه وسلم بسر اويل، والثوري أحفظ، وأرجو أن يكون حديث شعبة صحيحا<sup>(٣)</sup>، ولعله سلك في هذا مسلك الجمع، على رأي من قال أن أبا صفوان كنية لسويد بن قيس."

وتوقف الدولابي عن ترجيح أحدهما فقال: "أخبرني أحمد بن شعيب، قال: سويد بن قيس كنيته أبو صفوان، وروى هذا الحديث شعبة، عن سماك، عن أبي صفوان مالك بن عميرة، والله أعلم بصواب ذلك."

أما البخاري فعقد في تاريخه ترجمة لسويد بن قيس، افتتحها برواية الثوري، وذكر فيها الاختلاف على شعبة، ثم ختمها بمتابعة أيوب بن جابر للثوري، فالظاهر أنه يرجح الوجه الأول عن سماك.

(١) قوله: «عن مخرفة العبدى» كذا في المطبوع، وتبعه غير واحد على هذا النقل؛ كأبي نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٢/٩٤٥)، وابن الأثير في أسد الغابة (٢/١٣٥)، ومغلطاي في الإنابة (٢٤٨)، فإن لم يكن ذلك تحريفاً أو وهماً من ابن منده، فيحتمل أنه أراد بقوله: «عن مخرفة العبدى»، أي عن قصة بيع مخرفة للنبي صلى الله عليه وسلم، وليس كما رواه شعبة أن الذي باع له هو أبو صفوان مالك بن عميرة، وقد جاء في موضع آخر من معرفة الصحابة (ص٧٨٧) بذكر سويد بن قيس.

(٢) الأجوبة المرضية (٢/٨٣٢).

(٣) السنن لابن ماجه - طبعة التأصيل (٢٢٢٢).

ولا شك أن ما ذهب إليه جمهور أهل العلم: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني من ترجيح الوجه الأول أولى بالقبول، وذلك لعدة أسباب:

الأول: أن سفيان أحفظ من شعبة، مع إمامة شعبة وكونه أمير المؤمنين في الحديث، وذلك بإقرار شعبة نفسه حيث قال: "كان سفيان أحفظ مني"، وقال عبد العزيز بن أبي رزمة: "قال رجل لشعبة: خالفك سفيان، قال: دمغنتي"، وقال يحيى القطان: "ليس أحد أحب إلي من شعبة بن الحجاج، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان الثوري أخذت بقول سفيان"، وقال ابن معين: "كل من خالف سفيان، فالقول قول سفيان"، وقال أحمد: "سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة"، وقال أبو زرعة: "كان الثوري أحفظ من شعبة في إسناد الحديث وفي متنه"<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن شعبة مع إمامته وحفظه، كان يخطئ في أسماء الرواة، وقد نص على ذلك جماعة من أئمة الحديث كما تقدم.

الثالث: أن قيس بن الربيع، وشريكا النخعي، وإسرائيل بن يونس، رووه كرواية الثوري، وأما شعبة فلم يتابعه إلا عمرو بن أبي المقدام؛ كما قال أبو زرعة، وهو ضعيف<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) السنن لأبي داود (٣٢٩٣)، والجرح والتعديل (٢٢٤/٤)، وتهذيب الكمال (٢٤٠٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/٨)، وتقريب التهذيب (٤٩٩٥).

### المبحث الرابع: الخلاصة:

فالصحيح إذا في هذا الحديث ما رواه سفيان الثوري، ومن تابعه فقالوا: عن سويد بن قيس، وهذا إسناده جيد، سماك بن حرب متكلم فيه، وخلاصة الأمر فيه أنه صدوق، وروايته عن عكرمة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديما مثل شعبة، وسفيان فحديثهم عنه مستقيم؛ كما قال يعقوب بن شيبة، والدارقطني، ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له استشهادا، وأخرج له مسلم احتجاجا<sup>(١)</sup>، وقد صحح هذا الحديث الترمذي، والحاكم، وغيرهما، وذكره الدارقطني في الإلزامات<sup>(٢)</sup>، وألزم به مسلما.

أما المتن فالصواب فيه كما تقدم عن سويد بن قيس قال: (جلبت أنا ومخرفة العبدي بزا من هجر، فأتينا به مكة، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي، فساومنا بسرراويل، فبعناه، وثم رجل يزن بالأجر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: زن وأرجح).

أما الألفاظ التي لا تثبت فهي:

- (بزا من البحرين إلى المدينة).
  - (فاشترى سراويل بثلاثة دراهم).
  - (فاشترى منا سراويل وقباء).
  - (يا وازن، زن وأرجح، يعني: من مال النبي صلى الله عليه وسلم).
- ولعل مسلما إنما تجنب إخراج هذا الحديث في صحيحه مع كون إسناده على شرطه؛ لشدة الاختلاف الواقع بين شعبة وسفيان في تعيين صحابي الحديث، أو أنه اكتفى بالحديث الصحيح الثابت عن ابن عباس: (من لم يجد الإزار فليلبس السراويل)<sup>(٣)</sup>، وحديث ابن عمر: (لا يلبس المحرم القميص، ولا

(١) تهذيب الكمال (٢٥٧٩)، وإكمال تهذيب الكمال (٢٢٣٨)، وتهذيب التهذيب (٢٣٢/٤).

(٢) (ص ١٦٨).

(٣) الصحيح للبخاري (١٨٤١)، والصحيح لمسلم (١١٧٨).

---

السراويل<sup>(١)</sup>، فدلالتهما على مشروعية لبس السراويل أقوى من دلالة حديث  
سويد بن قيس؛ لأنه حكاية فعل، وقد بوب البخاري في كتاب اللباس: باب  
السراويل، وذكر تحته هذين الحديثين.

---

(١) الصحيح للبخاري (١٣٤)، والصحيح لمسلم (١١٧٧).

## الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

- ١- أن هذا الحديث مثال لما تقرر عند جماعة من أهل العلم من أن صاحباً صحيح لم يستوعب جميع الصحيح، بل انتقياً أصح الصحيح.
  - ٢- أن الاختلاف في الإسناد حتى لو كان في أمر غير مؤثر مثل الاختلاف في عين الصحابي ينزل درجة الحديث بحيث لا يكون في أعلى مراتب الصحة.
  - ٣- أن صاحباً صحيح قد يستغنيا عن تخريج الحديث الصحيح لو جود ما هو أصح منه في الباب.
  - ٤- صحة الحديث لا تعني صحة جميع ما روي به من ألفاظ، ففي الأعم الأغلب أن الحديث الصحيح لا يسلم من روايات وألفاظ لا تثبت.
  - ٥- أهمية العناية بمثل هذا النوع من الأحاديث، ودراستها دراسة موسعة تتناول تخريجها ودراسة روايتها وما وقع فيها من اختلافات متنية وإسنادية؛ كي يقف الباحث على الأسباب التي ينزل بها الحديث إلى الأدنى من مراتب الصحة.
  - ٦- لا يزال عدد كبير من كتب التراث وأصول الرواية بحاجة ماسة إلى ضبط نصوصها وتصويب ما وقع فيها من سقط وتصحيف وتحريف، كما هو ظاهر في التعليق على التخريج، وضبط هذه الأصول يسهل على الدارسين عناء التحقيق لكل نص يدرسونه.
  - ٧- حاجة الأحاديث الصحيحة للدراسة، وذلك لتنقيح ما علق بها من روايات وألفاظ يستدل بها كثير من غير المختصين على اعتبار أن أصلها صحيح.
- والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

## قائمة المصادر والمراجع:

- ١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسير، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، ٥١٤١٥ - ١٩٩٤م.
- ٢- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لشمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، النشر: ١٤١٨هـ.
- ٣- الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراجية - الرياض، الطبعة الأولى، ٥١٤١١ - ١٩٩١م.
- ٤- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥- أخلاق النبي وآدابه، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٦- الآداب للبيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المنذوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٥١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- ٧- الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق القاهرة ٥١٤٣٦ - ٢٠١٥م.
- ٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير،

- تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى: سنة الطبع: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١١- الإكمال، للأمير علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا، أمين دمج - بيروت، مصورة عن طبعة حيدر آباد - الدكن، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٢- إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغطاي الحنفي، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٣- أمالي الإمام أحمد بن عيسى، لمحمد بن منصور المرادي (المتوفى: ٢٩٠هـ).
- ١٤- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لعلاء الدين مغطاي، اعتنى به: قسم التحقيق بدار الحرمين (السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي) إشراف/ محمد عوض المنقوش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية
- ١٥- الأنوار في شمائل النبي المختار، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تحقيق: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٦- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ١٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ١٨- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي - محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر



المتميز، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

١٩- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٠- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢١- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٢- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قاطناتها العلماء من غير أهلها ووارديها (المعروف بتاريخ بغداد)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٣- تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، لعلي بن محمد بن أحمد بن موسى ابن مسعود، أبو الحسن ابن ذي الوزارتين، الخزاعي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٢٤- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٢٥- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٦- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند - حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

- ٢٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢٨- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التيمي البستي، تحقيق: مجموعة من العلماء تحت إدارة مدير دائرة المعارف العثمانية، دار الفكر - بيروت، مصورا من الطبعة الهندية، الطبعة الأولى، من ١٩٧٣م إلى ١٩٨٣م.
- ٢٩- جامع الآثار في السير ومولد المختار، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: أبو يعقوب نشأت كمال، دار الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٣٠- الجامع الكبير (المعروف بسنن الترمذي)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق - الجبيل - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ٣١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، ٥١٤٠٣هـ.
- ٣٢- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٣- الجوهر النقي على سنن البيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني، دار الفكر.
- ٣٤- حديث ابن مخلد عن شيوخه، لمحمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البزار، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٥- السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق - الجبيل - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- ٣٦- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عادل محمد - عماد عباس، دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ٣٧- السنن (المعروف بالسنن الكبرى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ٣٨- السنن الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، دار هجر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٣٩- السنن لابن ماجه، ومعه الزيادات: علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر، أبو الحسن القزويني الحافظ القطان، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ٤٠- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.
- ٤١- شرح السنة، لمحبي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٢- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤٣- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.
- ٤٤- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٤٥- الطبقات، لأبي عمر خليفة بن خياط العصفري، الناشر دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ٤٦- عارضة الأحوذى، للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٤٧- العغل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد صالح الدباسي، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٤٨- العغل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٤٩- العغل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، رواية: أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٥٠- غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٥١- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٥٢- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٣- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٥٤- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ٥٥- المجتبى (المعروف بالسنن الصغرى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ٥٦- المجروحون، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد إنسان، دار اللؤلؤة - مصر، الطبعة الأولى.
- ٥٧- مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٥٨- المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ٥٩- المسند، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ٦٠- مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٦١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، المشرف: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٦٢- المسند المعتلي إطفاف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب - بيروت.
- ٦٣- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ -

٢٠١٥ م.

- ٦٤- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ٦٥- معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.
- ٦٦- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٦٧- معجم الصحابة للبعثي، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: محمد عوض المنقوش - إبراهيم إسماعيل القاضي، مبرة الآل والأصحاب - دولة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ٦٨- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.
- ٦٩- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٧٠- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٧١- معرفة الصحابة لابن منده، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٧٢- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: أحمد فارس السلوم، مكتبة المعارف الرياض -

- السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.
- ٧٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٤- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ٧٥- المنتقى من مسند المقلين، لأبي محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السجستاني، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٧٦- المؤلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٧- موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات، وعمار ريحاوي، وغيث الحاج أحمد، وفادي المغربي، مؤسسة الرسالة العالمية - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٧٩- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

